

نشرة الأمن الغذائي

العدد ٤، صيف ٢٠١٠

افتتاحية

جرى أول تقييم للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام 2003. توصل التقييم إلى أن أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني يعاني من انعدام الأمن الغذائي. كما أن هناك نسبة لا بأس بها معرضة لانعدام الأمن الغذائي. منذ ذلك التاريخ تقوم المنظمات الدولية كمنظمة الغذاء والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) برصد شبه دوري لأوضاع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. علاوة على ذلك، قامت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي خلال العام الماضي وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعمل مسح سنوي "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية". من المتوقع أن تصدر نتائج المسح لهذا العام أواخر آب. من الجدير بالذكر أنه خلال السبع السنوات (منذ إجراء أول تقييم للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية)، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية. بل من المرجح أن تكون مستويات انعدام الأمن الغذائي قد ازدادت سوءاً وخاصة في قطاع غزة.

ربما هذا ما دفع الخاد لجان العمل الزراعي في أوائل تموز من هذه العام لعقد ورشة عمل بعنوان " لنعمل معاً من أجل سيادة فلسطينية على مصادر غذائنا " ضمن مساعيه لتعزيز مفهوم السيادة على مصادر الغذاء والموارد الطبيعية كحق لا يجوز تهيمشه.

إن مصطلح "السيادة الغذائية" هو مفهوم صاغه أعضاء حركة صغار الفلاحين العالمية فيا كامبيسينا (Via Campesina) في عام 1996 بمناسبة القمة العالمية للغذاء. دعوا من خلاله إلى "حق الدول والشعوب والأفراد في تحديد المواد الغذائية الخاصة بها، وفي تقرير سياساتها الزراعية والثروة الحيوانية بهدف ضمان الأمن الغذائي، وذلك في أفق تنمية مستدامة، بدلاً من الخضوع لقوى السوق الدولية".

أكد المشاركون بالورشة على أن موضوع الأمن الغذائي والسيادة الغذائية مفهومان مختلفين. فبينما ينحصر مفهوم الأمن الغذائي بضرورة الحصول على الغذاء بشكل كاف، تتضاعف الحاجة يوماً بعد يوم لاعتماد وتفعيل مبدأ السيادة على الغذاء كأولوية خاكي حاجة الشعب الفلسطيني بكل فئاته بأهمية سيادته على مصادره وموارده الطبيعية. بحيث يكون المزارع الفلسطيني صاحب الحق والقرار في تحديد ماذا يزرع ومتى يزرع، ويكون له الحق في حماية أرضه، له الحق في حرية الوصول إليها بطريقة آمنة وسليمة، ويكون له الحق في استخدام مياهه بحرية وبما يكفل له كرامته، فحرية الحركة وحرية الحصول على الغذاء بالطرق المناسبة كفلتها كل الأعراف والمواثيق. لكن تطبيقها لا زال يواجه الكثير من العقبات أكبرها الاحتلال الإسرائيلي .

أجمع المشاركون على أهمية السيادة الغذائية كونه التعبير الحقيقي لما يعانيه الفلسطينيون. وقد تم الاتفاق في نهاية الورشة على المباشرة في تشكيل لجنة متخصصة من المؤسسات الأهلية والحكومية من أجل متابعة النقاش حول الموضوع حتى يتم ترسيخه كواقع وحاجة نحو تحقيق الأمن الغذائي.

في هذا العدد:

- 1..... افتتاحية
- 2..... التعريفات
- 3..... تطور الأمن الغذائي في الاراضي الفلسطينية المحتلة
- 4..... تطور أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- 5..... المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- 6..... الإستراتيجيات الوطنية القطاعية وتطلعاتها نحو تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية (2011-2013)
- 7..... الأمن الغذائي في العالم
- 8..... مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي

نشرة نصف سنوية تصدر عن:



M A S
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تحرير: حنين غزاونة

تلفون: 4/ 972 2 2987053

فاكس: 972 2 2987055

info@pal-econ.org

www.mas.ps

www.pal-econ.org

التعريفات

الأمن الغذائي:

وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي «عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة». هذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر:

- توفر الغذاء - سواء المنتج محلياً أو المستورد.
- توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء.
- توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
- توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي (توفر منافع صحية ومياه نقية ورعاية طبية).

الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية:

قام برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي (2009):

- أسر آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي: الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ.
- أسر مُعرضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 4.7 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة: يقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها. وغالباً ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الاستهلاك نظراً لاستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات الغذائية المجانية ولوجود استهلاك من إنتاج زراعي ذاتي.

الفقر في الأراضي الفلسطينية:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة القياسية (أسرة من 6 أفراد: 2 بالغين و4 أطفال) وهناك مستويين للفقر:

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية حوز ميزانية تقل عن 1.886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.
الفقر النسبي: أية أسرة قياسية حوز ميزانية تقل عن 2.362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى .

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن طريق حساب تبدل أسعار السلع والخدمات الداخلة في سلة المستهلك على ضوء أوزانها. ويبلغ العدد الكلي للسلع والخدمات في سلة المستهلك 568 سلعة. تزن المواد الغذائية حوالي 40% من إجمالي الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويستقطع النقل والاتصالات حوالي 12.7% والملابس حوالي 10%. يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحياناً كمؤشر لقياس التضخم كما يستخدم لتحديد الزيادات في تكاليف المعيشة.

مستوى المعيشة:

يُعرّف مستوى المعيشة من خلال احتساب نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الكلي. وقد قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مستوى المعيشة إلى ثلاثة مستويات:

- مستوى حياة جيد: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي أقل من 30%.
- مستوى حياة متوسط: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين 30 و44%.
- مستوى حياة متدني: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين 45 و100%.

مؤشر الجوع العالمي:

وهو مؤشر مركب لقياس مستوى الجوع وسوء التغذية في العالم. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية لها نفس الوزن: نسبة من يعانون من سوء التغذية كنسبة مئوية من السكان. انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وتقسم البلدان على ضوء هذا المؤشر إلى خمس مجموعات: دول الجوع المتدني (أقل من 4.9 نقاط). دول الجوع المتهاود (من 5-9.9) ودول الجوع الجدي (من 10-19.9) ودول الجوع المقلق (20-29.9) وأخيراً دول الجوع المقلق للغاية (أعلى من 30 نقطة). (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية- أفبري. 2008).

مؤشر أسعار الغذاء العالمي:

هو متوسط الأرقام القياسية لأسعار 6 مجموعات من السلع الأساسية (اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيت، والدهون، والسكر) التي اعتبرتها منظمة الأغذية والزراعة مثلاً لأسعار السلع الغذائية العالمية. وكل مجموعة من المجموعات الست لها وزن في المؤشر يعادل نسبة التصدير/الإنتاج على المستوى العالمي.

أهداف الألفية:

هو الالتزام الذي تعهدت به الأمم المتحدة ودول مجموعة الثمانية وغيرها من المنظمات الدولية في عام 2000 لتحقيق 8 أهداف تنمية رئيسية (و18 هدف فرعي) مع حلول 2015. وينص الهدف الأول على السعي إلى تقليص نسبة فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد باليوم (دولار 1990) إلى النصف بحلول 2015. وإلى تقليص نسبة الجوع في العالم إلى النصف أيضاً بحلول 2015.

الإغلاقات والمعوقات الإسرائيلية:

يُعرّف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (OCHA) الإغلاقات والمعوقات الإسرائيلية بأنها مجموعة من العوائق الفيزيائية، ومتطلبات التصاريح، والتنشديدات الإدارية المفروضة على حركة الفلسطينيين ومركباتهم. ومن هذه المعوقات: الحواجز الدائمة، الحواجز المؤقتة، أبراج المراقبة، حفر الخنادق، بناء سياج شائك، إقامة البوابات وغيرها...

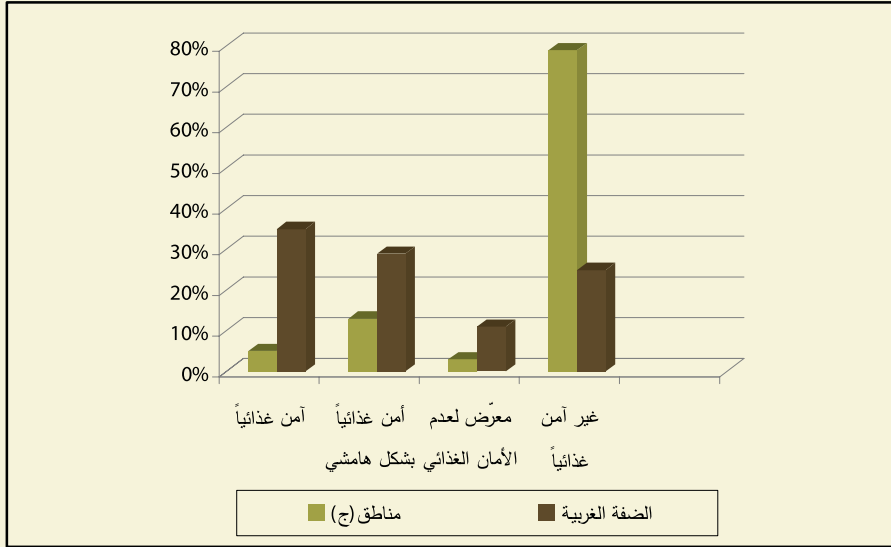
عملية النداء الموحد:

يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية. بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشترك من المانحين عوضاً عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة. وتسمى هذه العملية «النداء الموحد». قُدرت متطلبات عملية النداء الموحد المالية للعام 2010 بأكثر من 664 مليون دولار لتنفيذ 236 مشروع إنساني وإعادة تأهيل: 147 مشروع ستنفذ من قبل وكالات الأمم المتحدة، و89 مشروع ستنفذ من قبل منظمات أخرى.



تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

شكل 1: مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع مستويات الأمن الغذائي في الضفة الغربية



المصدر: الأونروا، اليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، شباط 2010.

في منتصف آذار من هذه العام، قامت منظمة الزراعة والغذاء، وبرنامج الغذاء العالمي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعقد مجموعة بؤرية ضمت مجموعة من المهتمين في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك معهد ماس. لناقشة الدورة الثانية من مسح "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية" الذي باشرت بتنفيذه مطلع العام 2009. تم إثارة مجموعة من الأمور الهامة لأخذها بالحسبان عند إجراء الدورة الثانية من المسح: أهمها، أهمية التمييز بين إنفاق واستهلاك الأسرة من الغذاء، كذلك إعادة تنظيم القسم المتعلق بالمساعدات ومصادرها، من المتوقع أن تصدر النتائج الأولية للدورة الثانية للمسح أواخر آب 2010.

من غير المتوقع أن تكون نتائج الدورة الثانية للمسح مغايرة كثيراً عن نتائج الدورة الأولى في ظل القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. في قطاع غزة، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي الخانق الذي لا يزال مفروضاً، قامت سلطات الاحتلال أواخر أيار من هذه العام بهجوم هجمي على سفن أسطول الحرية المحملة بالمساعدات الإنسانية التي كانت في المياه الدولية في طريقها إلى كسر الحصار الإسرائيلي على القطاع. أما في الضفة الغربية فالصورة ليست أكثر إشراقاً. سنبز فيما يلي وضع الأمن الغذائي في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية، والتي تمثل 60% من أراضي الضفة الغربية.

الأمن الغذائي في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية

قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الغذاء العالمي بعمل مسح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات الرعوية والبدو في الضفة الغربية الواقعة في مناطق (ج) (شباط، 2010). تم اختيار مناطق (ج) وذلك بسبب القيود والعوائق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل، مما يؤدي إلى محدودية الوصول إلى الأراضي الرعوية، وصعوبة الحصول على الكم الكافي من المياه والوصول إلى المصادر الطبيعية وبالتالي الغذاء.

تشير نتائج المسح التي أجريت على 5200 أسرة رعوية وبدوية إلى وجود نتائج كارثية في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. فقد تبين أن 79% من هذه العائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وعند مقارنة مستويات انعدام الأمن الغذائي في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مع معدلات انعدام الأمن الغذائي على مستوى الضفة الغربية يبدو

نسبة العائلات التي لا يوجد عندها مصدر كهرباء إلى 41%. كما تعاني هذه العائلات بشكل عام من عدم وفرة المياه الصحية والسكن الآمن. كما تبين أن متوسط الدخل الشهري لهذه العائلات قد بلغ 1024 شيكل، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة مع متوسط الدخل الشهري للضفة الغربية الذي بلغ 2554 شيكل.

هناك حاجة ماسة لمحاولة تصحيح أوضاع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في هذه المناطق، والعمل على توفير الاحتياجات الرئيسية لها من مياه وغذاء ورعاية صحية. إلا أنه من المهم بمكان إعادة التأكيد على مطلب وزير الزراعة الفلسطيني خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي 2009 بضرورة العمل على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أوضاع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمعيقات التي تواجهها، والدعوة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة والسماح بدخول المنتجات الغذائية، ووقف سلب الأراضي الزراعية الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية.

التباين واضحاً في حين لم تتجاوز معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية 25%، تضاعفت هذه النسبة في المناطق (ج) لتصل إلى 79% (انظر الشكل 1).

أما بالنسبة لمؤشرات سوء التغذية فهي مقلقة، وخاصة عند الأطفال تحت سن الخامسة. بلغت نسبة الهزال (انخفاض الوزن مقارنة بالطول) 5.9% في حين أن 15.3% منهم يعانون من نقص في الوزن (مقارنة مع العمر). كما أن 28.5% منهم يعاني من التقزم (قصر القامة مقارنة بالعمر). كما أن ما يقارب من 46% من الأطفال يعانون من أمراض عديدة ناجمة عن سوء التغذية. وعند عقد مقارنة بين هذه النسب والنسب السائدة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، يتضح لنا حجم المعاناة التي تعيشها هذه الأسر من أوضاع متردية (انظر جدول 1). كما تشير نتائج المسح إلى أن معظم العائلات التي اجري عليها المسح تعاني من مشاكل في توفر مصادر الطاقة وإمدادات الكهرباء، حيث وصلت

جدول 1: أبرز المؤشرات الصحية في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية مقارنة مع الأراضي الفلسطينية بشكل عام (%)

المؤشرات الصحية	الوضع الصحي للبدو في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية (2009)	الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام (2006)
الهزال	5.9	1.4
نقص الوزن	15.3	2.9
التقزم	28.5	10.2

المصدر: الأونروا، اليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، شباط 2010.

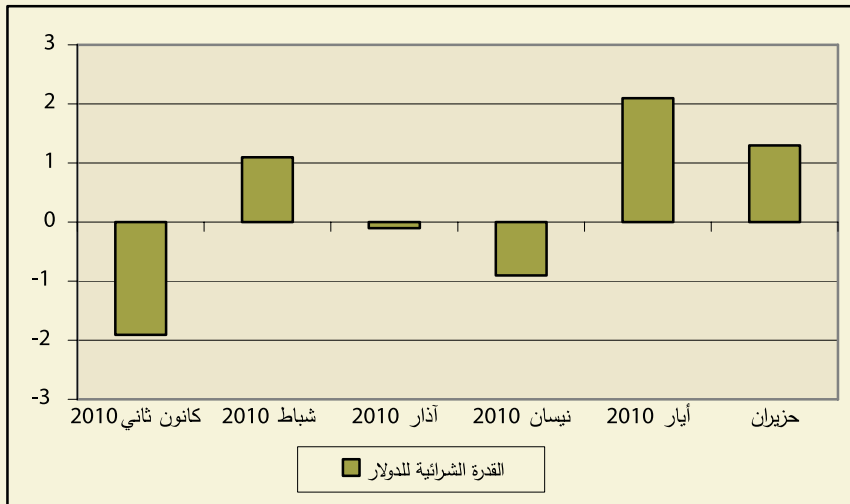
تطور أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

جدول 2: متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من عام 2010 (الأسعار بالشيكل الإسرائيلي)

السلعة	وحدة الشراء	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
أرز صن وايت	25 كغم	174	175.5	162.5	158	157.5	145
طحين أبيض	60 كغم	173	171	171	172.5	172	164
خبز ابيض محلي	1 كغم	4	4	4	4	3.9	3.8
حليب طازج تنوفا	1 كغم	6.9	6.8	6.7	6.8	6.7	6.7
لحم بقر طازج	1 كغم	47.8	47.5	48	47.8	47.8	48.4
زيت زيتون محلي	1 كغم	36.1	36.1	36.1	35.8	35.6	36.2
سكر كريستال	50 كغم	160.9	164.8	168.9	156.6	152.5	150.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أسعار المستهلك، 2010.

شكل 3: القدرة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية خلال النصف الأول من العام 2010 (%)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة 2010.

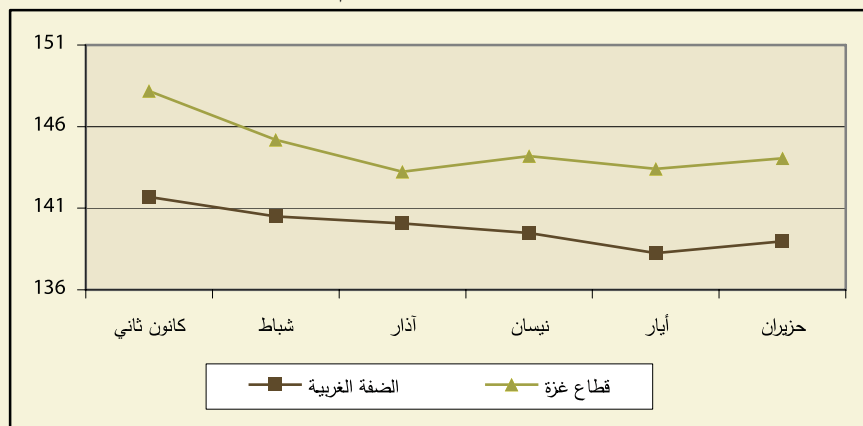
القدرة الشرائية

ينعكس الارتفاع والانخفاض في أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية على القدرة الشرائية لدى المستهلك الفلسطيني. وبما أن القدرة الشرائية ترتبط عكسياً مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الذي ارتفع خلال الشهور الستة الأولى من العام 2010 بمقدار 4% عن مستواه في العام 2009). فهذا يعني أن هذا الارتفاع قد انعكس سلباً على قدرة المواطن الفلسطيني الشرائية. هناك عامل آخر هام يؤثر بشكل طردي على القدرة الشرائية في الأراضي الفلسطينية وهو سعر صرف الدولار تجاه الشيكل بالنسبة للأشخاص الذين يتلقون رواتبهم بالدولار. اتسمت حركة سعر صرف الدولار بتذبذب نسبي واضح. خلال النصف الأول من العام 2010 (انظر الشكل 3). من المؤكد أن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك وتذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي، تشعر الأشخاص الذين يتلقون رواتبهم بالدولار بعدم يقين تجاه قدرتهم الشرائية.

شهد مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقلباً مستمراً خلال النصف الأول من العام 2010. يبين الشكل (2) مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مفصلاً في الضفة الغربية والقطاع كل على حدا. وصل التباين في معدل مؤشر أسعار المواد الغذائية بين الضفة والقطاع إلى أكثر من 6 نقاط خلال كانون ثاني من العام 2010 (142 نقطة في الضفة مقابل 148 نقطة في القطاع). مع الملاحظة أن هذا التباين كان أعلى خلال العام 2009 فقد وصل إلى أكثر من 12 نقطة (أنظر العدد السابق). ومن الجدير بالذكر أن هذا الارتفاع والانخفاض في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هو إلا مرآة لمؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وبما أن معظم السلع الغذائية الأساسية في السوق الفلسطينية هي سلع مستوردة. فإن ارتفاع وانخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ينعكس مباشرة على السوق الفلسطينية (المزيد من التفاصيل حول أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية انظر صفحة 7).

يظهر الجدول (2) تطور أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الشهور الست الأولى من العام 2010. سجل سعر الأرز الانخفاض الأعلى بين السلع خلال حزيران ليصل إلى أكثر من 145 شيكلاً مقارنة مع 174 شيكلاً خلال كانون الثاني من نفس العام (بنقصان حوالي 17%). أما السلع الأساسية الأخرى التي شهدت انخفاضاً كبيراً فهي السكر ثم الطحين. حيث انخفض سعر السكر بحوالي 6% كما انخفض سعر الطحين بحوالي 5% خلال حزيران مقارنة مع كانون الثاني 2010. أما أسعار اللحوم وزيت الزيتون وهي سلع محلية. فقد شهدت نوعاً من الاستقرار خلال الشهور الستة الأولى للعام 2010 نظراً لعد ارتباطها بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

شكل 2: مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2010



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ثانياً: تزويد العائلات المستهدفة بمدخلات الإنتاج الزراعية اللازمة لإحياء الحدائق المنزلية للمستفيدين. حيث ستقوم الإغاثة الإسلامية بتزويد كل عائلة ما قيمته 900 دولار أمريكي من مستلزمات الإنتاج الزراعي طوال فترة المشروع.

كما هو الحال في معظم برامج المساعدات الغذائية، فإن كلفة المشروع المباشرة التي وجهت للمستفيدين لم تتجاوز 50% من قيمة المشروع الإجمالية (600 × \$ 500 مستفيد + 900 × \$ 500 مستفيد). حيث قدرت قيمة المشروع ما يزيد عن 1.4 مليون دولار أمريكي.

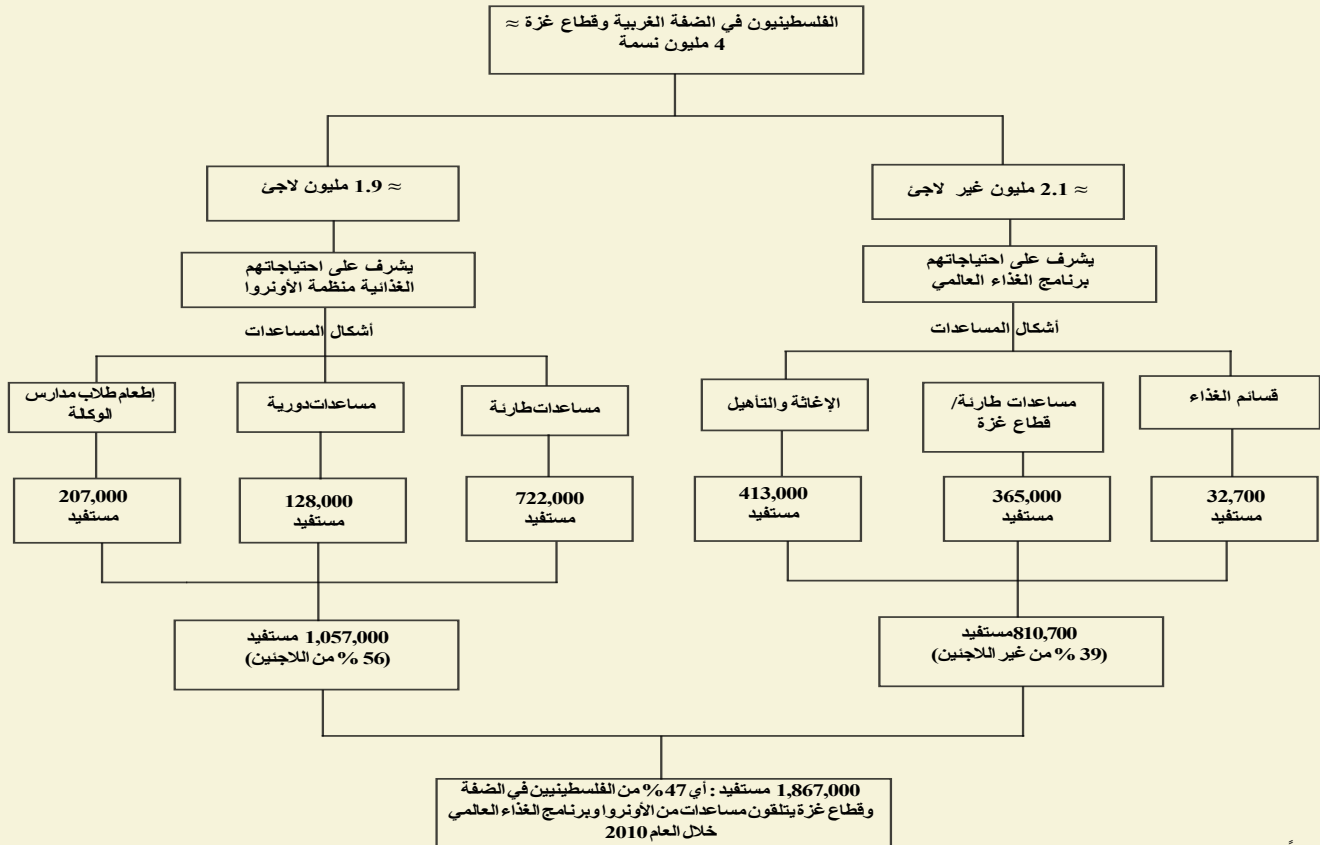
الإغاثة الإسلامية في الضفة الغربية

شرعت الإغاثة الإسلامية منذ حزيران 2010 بتنفيذ مشروع «رعاية الأسر المحتاجة في الضفة الغربية». يقوم هذه المشروع بتوزيع طرود غذائية على الأسر المحتاجة لمدة عام تنتهي منتصف العام القادم (2011).

يستهدف المشروع بالأساس التجمعات السكانية الأكثر ضعفاً وتهميشاً في الضفة الغربية، وتحديدًا سكان المناطق المصنفة (ج). يخدم المشروع 500 عائلة في شمال الضفة الغربية وجنوبها (ما يقارب 3000 شخص). يدور هذا المشروع حول دعم العائلات المستهدفة وتخليصها من حالة الفقر المدقع عن طريق: أولاً: تزويد العائلات المستهدفة بطرود غذائية بشكل شهري يشمل الحاجات الأساسية (أرز، زيت، سكر، بقوليات، معكرونة، رب بندورة، ملح). قُدرت الإغاثة الإسلامية قيمة الطرد الغذائي النقدية بـ 50 دولار أمريكي/شهر. أي أن كل عائلة تتلقى حوالي \$600 طوال فترة المشروع.

برنامج الغذاء العالمي والأونروا هما أهم منظمتان دوليتان تقدمان المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع منتصف العام 2010، بلغ عدد المستفيدين من مساعدات الأونروا الغذائية حوالي 1.1 مليون لاجئ في الضفة والقطاع (انظر المخطط). أما برنامج الغذاء العالمي فهو الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات الغذائية لغير اللاجئين. بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي حوالي 811 ألف مستفيد في الضفة والقطاع (انظر المخطط). وهناك أيضاً مجموعة من المنظمات الأهلية المحلية والدولية التي تقوم بتقديم المساعدات الغذائية خصوصاً في أوقات الطوارئ والأزمات. سنخصص في هذا العدد من النشرة الحديث عن مشروع المساعدات الغذائية في الضفة الغربية الذي باشرت مؤسسة الإغاثة الإسلامية بتنفيذه منذ حزيران 2010، والذي يبلغ عدد المستفيدين منه حوالي 3000 مستفيد لا يتلقوا مساعدة غذائية من الأونروا أو برنامج الغذاء العالمي أو أي جهة أخرى.

مخطط لانواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010



≈ تعني تقريباً

المصدر: إحصاءات السكان حتى منتصف العام 2010 من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما إحصاءات عدد اللاجئين خلال العام 2010 فأخذت من الأونروا <http://www.unrwa.org/> userfiles/20100628261.pdf. بيانات المستفيدين من برنامج الغذاء العالمي تم تجميعها من وثائق المشاريع قسائم الغذاء، ومشروع مساعدات طارئة/قطاع غزة، ومشروع الإغاثة والتأهيل المعدلة والمتوفرة على الموقع الإلكتروني لبرنامج الغذاء العالمي. أما بيانات المستفيدين من مساعدات الأونروا، قامت الأونروا بتزويدها لمعهد ماس.

الإستراتيجيات الوطنية القطاعية وتطلعاتها نحو تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية (2011-2013)

إستراتيجية القطاع الزراعي

تشكل الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية الإطار والموجه والهدف العام الذي يسعى القطاع الزراعي للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. وفي هذا الإطار تعرّف الرؤية بأنها: "زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محلياً وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة، وتعزيز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده وصولاً إلى بناء الدولة". في ضوء هذه الرؤية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، تسعى إستراتيجية القطاع الزراعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية: أهمها:

1. تعزيز صمود وتمسك المزارعين بالأرض.
2. إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وبشكل مستدام.
3. توفير إطار مؤسسي ملائم للقطاع الزراعي وتأهيل قوى بشرية مدربة.
4. تحسين إنتاجية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني للوصول إلى الأمن الغذائي.
5. تحسين قدرة الإنتاج الزراعي على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

إن من شأن إيجاد السياسات العملية لتحقيق أهداف كل من إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية وإستراتيجية القطاع الزراعي ستؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تقديم المساعدات الغذائية والنقدية للأسر الفقيرة
العمل مع القطاع الخاص لتشجيع استثمارات اقتصادية ذات مسؤولية اجتماعية خاصة بالفئات المستهدفة.
توفير التأمين الصحي المجاني للفقراء.
توفير التعليم المجاني لأبناء الأسر الفقيرة.
المساهمة في تحسين الوضع السكني للأسر الفقيرة.

2. توفير البيئة القانونية لتحقيق العدالة وضمان الوصول إليها لضمان برنامج حماية اجتماعية وطني قادر على صون كرامة الإنسان الفلسطيني. هذا الهدف ارتبط بموضوع الأمن الغذائي من خلال التدخلات السياساتية المرتكزة على مراجعة القوانين القائمة وإقرارها؛ مثل مراجعة وإقرار قانون الزكاة. تعديل قانون الجمعيات الخيرية. وسن قوانين جديدة مثل إعداد وإقرار قانون الضمان الاجتماعي، وقانون للضريبة الاجتماعية خاص بالحماية الاجتماعية.

3. رعاية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة: تشتمل التدخلات السياساتية لحماية هذه الفئات على توفير الوسائل والإمكانيات لتحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة، والعمل على التأهيل الأسري للأسر التي تعيش ظروف صعبة أو لديها أفراد بحاجة إلى رعاية خاصة.

4. تعزيز الشراكة بين مختلف الأطراف في تصميم وتنفيذ ومراقبة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية في تصميم وتنفيذ ومراقبة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية.

5. تطوير البيئة المؤسسية لقطاع الحماية الاجتماعية: وذلك من خلال بناء القدرات المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية كقائد ومنسق لهذا القطاع لتأدية مهامها بنجاح. وبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الخيرية ولجان الزكاة وكافة الشركاء في قطاع الحماية الاجتماعية.

6. نظام ضمان اجتماعي متكامل: وذلك من خلال توحيد أنظمة التقاعد، وتوسيع عدد المشاركين في التأمين الصحي.

- بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة في عملية التخطيط في العام 2007، والتي تبنت منهج تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى. وهي العملية التي أنتجت خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010. لقد حظيت خطة الإصلاح والتنمية بقبول واسع من مختلف الأطراف المحلية والدولية، وشكلت أساساً للعمل التنموي لدى الحكومة الفلسطينية. تبنت الخطة أربعة قطاعات عامة هي: القطاع الاجتماعي، والقطاع الاقتصادي، والبنية التحتية، والحكم. مؤخراً، جاء التوجه نحو البدء بعملية إعداد خطة وطنية عامة جديدة للأعوام 2011-2013 بالعمل على بناء إستراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية لمكونات القطاعات العامة الأربعة. في هذا الإطار طورت الحكومة مقترحاً بالإستراتيجيات القطاعية المطلوب العمل على تطويرها ارتباطاً بالقطاعات العامة الأربعة (وصل عددها إلى 23 إستراتيجية قطاعية وعبر قطاعية). جدر الإشارة إلى أن أهم إستراتيجيتين قطاعيتين تطرقنا إلى موضوع تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية هما: إستراتيجية الحماية الاجتماعية، وإستراتيجية القطاع الزراعي. فيما يلي نستعرض الأهداف والسياسات العامة التي تبنتها الحكومة تجاه تحقيق الأمن الغذائي من خلال هاتين الإستراتيجيتين.

إستراتيجية الحماية الاجتماعية

عاجت إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية قضايا الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعناها الواسع بما يشمل الخدمات المقدمة للفقراء والمهمشين والضعفاء، وامتدت لتشمل قضايا التأمينات الاجتماعية. هذا الأمر ينطلق من مبدأ الحماية الاجتماعية القائم على الحقوق وبرنامج الحكومة الثالثة عشرة القائم على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة التي ستعمل على تحسين مستوى حياة المواطن ورفاهيته. اشتملت الإستراتيجية على ست أهداف رئيسية ستعمل على تحقيقها على المديين المتوسط والبعيد. هذه الأهداف هي:

1. تخفيف حدة الفقر: ويشمل حماية الأسر من انعدام الأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي والاعتماد على الذات، وضمان حصول المهمشين والفقراء على الخدمات الأساسية مجاناً. أما التدخلات السياساتية للوصول إلى هذا الهدف فتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

الأمن الغذائي في العالم

جدول 3: الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية لدى منظمة الفاو (سنة الأساس 2002-2004=100)

لحوم	مشتقات الحليب	حبوب	زيوت	سكر	
118	142	174	150	257	2009
124	202	170	169	376	كانون الثاني 2010
125	191	164	169	361	شباط 2010
129	187	158	175	265	آذار 2010
137	204	159	174	233	نيسان 2010
136	209	155	170	216	أيار 2010
136	203	152	168	224	حزيران 2010

المصدر: منظمة الفاو.

جدول 4: سوق الحبوب العالمي (مليون طن)

نسبة التغير بين موسمين (%)	11/2010 توقعات	10/2009 تقديرات	
مؤشرات العرض			
1.2	2279.5	2253.1	الإنتاج العالمي
2.7	1262.5	1229	الدول النامية
-0.7	1017	1024.1	الدول المتقدمة
-0.8	676.5	682.4	- القمح
1.4	1130.9	1115.2	- الحبوب الأخرى
3.6	472.0	455.5	- الأرز
مؤشرات الطلب			
2	2268.1	2223.4	الإنتاج العالمي
2	1387.4	1360.6	الدول النامية
2	880.7	862.8	الدول المتقدمة
1.8	675	662.8	- القمح
2	1139.2	1116.1	- الحبوب الأخرى
2	453.9	444.5	- الأرز

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، توقعات الغذاء، حزيران 2010.

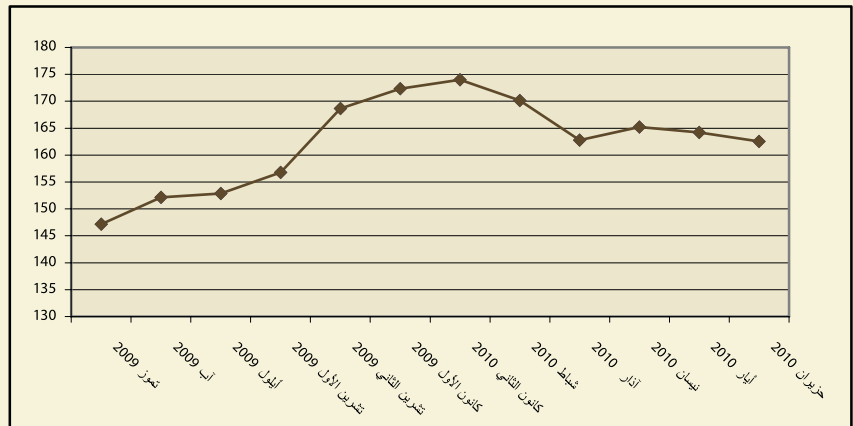
2,279 مليون طن في موسم 11/2010. أي بزيادة قدرها 1.2% كما يشير الجدول 4.

يلاحظ أن الزيادة في إنتاج الحبوب في العالم هي في البلدان النامية. إذ أن إنتاج الحبوب في البلدان النامية يتوقع أن يزداد بنسبة 2.7% كما يتوقع أن ينخفض إنتاج الحبوب في البلدان المتقدمة بنسبة 0.7% خلال 11/2010 مقارنة مع الموسم الذي سبقه.

أما على جانب الطلب. فإنه من المتوقع أن يزداد الاستهلاك العالمي للحبوب بمعدل 2% في 11/2010. حيث ستزداد كمية الحبوب المستهلكة عالمياً إلى 2268 مليون طن بالمقارنة مع 2223 مليون طن في 10/2009. سيتوزع استهلاك الحبوب بين القمح (675 مليون طن). والأرز (454 مليون طن). وأن نحو نصف إجمالي استهلاك الحبوب سيكون من استهلاك الحبوب الأخرى.

تؤكد آخر تقديرات منظمة الغذاء والزراعة (حزيران 2010) على حدوث زيادة طفيفة في إنتاج الحبوب العالمي خلال هذا الموسم. إذ سيرتفع إنتاج الحبوب من 2,253 مليون طن خلال الموسم 10/2009 إلى

شكل 4: مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى منظمة الفاو (سنة الأساس 2002-2004=100)



المصدر: منظمة الفاو

شهد العام 2010 خلال نصفه الأول ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية مقارنة بالنصف الثاني من العام 2009. ارتفع المؤشر بمعدل 162.6 خلال حزيران 2010 مقارنة مع 147.1 نقطة خلال تموز 2009. ومن الواضح أن المؤشر بلغ ذروته في بداية عام 2010 ثم استمر بالانخفاض حتى بداية شهر نيسان الذي شهد ارتفاعاً طفيفاً ثم انخفض حتى نهاية حزيران (انظر الشكل 4). لعل أحد الأسباب الرئيسية لهذه التقلبات في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية هو أثر المضاربات التجارية، وهو سحب المحاصيل من الأسواق على أرضية توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل.

يبين الجدول 3 التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المجموعات الغذائية الأساسية الخمسة المثلة للرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. تفود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات. كان أبرزها:

- أن مؤشر السعر لكل من الزيوت، واللحوم، ومشتقات الحليب خلال الشهور الستة الأولى من العام 2010 أعلى من مستواه خلال العام 2009. وصل مؤشر أسعار الزيوت أعلى مستوياته خلال النصف الأول من العام 2010 خلال شهر آذار حيث وصل إلى 175 نقطة ثم عاود بالانخفاض.
 - شهد مؤشر الرقم القياسي لمجموعة الحبوب انخفاضاً متتابعاً خلال الشهور الستة الأولى من العام 2010. حيث وصل المؤشر إلى 152 نقطة خلال حزيران 2010 مقارنة مع 174 نقطة خلال العام 2009 (أي بنقصان مقداره 13%).
 - بعدما شهدت أسعار مجموعة السكر ارتفاعاً خلال العام 2009 حتى بدايات 2010، إلا أنها عاودت الانخفاض منذ آذار 2010. وصل مؤشر أسعار السكر إلى 224 نقطة خلال حزيران 2010 مقارنة مع 376 نقطة خلال كانون ثاني من نفس العام.
- إنتاج الحبوب في العالم

مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي

**التحدي أمام منظمات الإغاثة: توفير الحماية
أم إقامة الأود؟
دراسة حالات:
دارفور، سيريلانكا، تشيتشنيا والأراضي
الفلسطينية المحتلة**

**بقلم: سوزان يسبير،
وسورتشا وكلاجان**

**Humanitarian Policy Group Report
31, May 2010. Issued by Overseas
Development Institute (ODI).
London, United Kingdom.**

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وجود علاقة تكاملية، وفي حالة وجودها، مدى هذه العلاقة بين الإستراتيجيتين الرئيسيتين التي تتبعهما المنظمات الإنسانية عند تدخلها في مناطق الصراعات. الإستراتيجيتان هما: إستراتيجية توفير الأود، وإستراتيجية توفير الحماية. المحفز الرئيسي لهذه الدراسة هو حقيقة أن هاتين الإستراتيجيتين يتم، في الغالب، تطبيقهما بالتزامن مع بعضهما أو بشكل منفصل تماماً. مع أن الإثباتات تشير إلى أن الإستراتيجيتين مترابطتين ولهذا يجب معاملتهما على هذا الأساس. بالإضافة إلى ذلك، تفحص الدراسة أي التدخلات السياسية التي من شأنها تقرب المنهجين بطريقة تقلل من المخاطر التي تواجه الشعوب المعرضة للصراع .

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وإجراء المقابلات المنظمة مع ممثلين من المنظمات الإنسانية. وذلك من أجل الوصول إلى مخازن المعلومات الموجودة أصلاً والمتعلقة بالترباط بين منهج إستراتيجية توفير الحماية وإستراتيجية توفير الأود، والتهديدات المنوطة بها. وجهود المنظمات من أجل تقرب المنهجين. يتضمن البحث حالات دراسية في عدد من الدول، حديداً، دارفور، سيريلانكا، تشيتشنيا والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ستركز هذه المراجعة على الدروس والعبر المستفادة من دراسة وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة. أبرز البحث المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة مختلف الفئات المعرضة للخطر والتي عانت من الانتهاكات الإسرائيلية والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. مع التركيز على الحرمان من حق الوصول إلى الأراضي والممتلكات. اشتملت المجموعات التي تمت دراستها على: المزارعين الذين تضرروا من جدار الفصل العنصري، والتجمعات الفلسطينية في الخليل التي تتعرض

للعنف من قبل المستوطنين المحتلين للبلدة القديمة في الخليل. إضافة إلى مخيمات اللاجئين المعرضة للغارات والهجمات الإسرائيلية. كما تتضمن الدراسة مجموعات البدو الذين يعانون أصلاً من الجفاف. إضافة إلى معاناتهم المستمرة من قبل المستوطنين والقيود المفروضة على حركتهم.

تناقش الدراسة طبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على مدى أكثر من ستين عاماً. وآثاره على سبل العيش والأمن وإقامة الأود للفلسطينيين. تشمل بعض الأمثلة المعروضة في الدراسة: اعتداء المستوطنون على الممتلكات والمحاصيل، إضافة إلى القيود المفروضة على الحركة وطرق الوصول إلى الأراضي والممتلكات والتي تؤثر سلباً على مستوى الحياة وسبل العيش. كما أن الحصار المفروض على قطاع غزة المتزامن مع تولي حماس الحكومة أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتعطيل حركة السوق وتفاوت الأسعار وتدهور البنية التحتية وقطاع الخدمات. أما بالنسبة للضفة الغربية، أدى إقامة جدار الفصل العنصري إلى خسارة 10% من الأراضي الفلسطينية. وقد نتج عن ذلك وجود أقل من واحد من كل خمسة مزارعين يستطيعون الحصول على إذن من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيهم الزراعية. مع العلم أن الحصول على هذا الإذن يتم بصعوبة إذ أنه مكلف ولا يمكن التنبؤ بنتيجته ويستغرق وقتاً طويلاً. أضف إلى ذلك القيود المفروضة على حركة البضائع وزيادة تكلفة النقل نتيجة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية، والتي تقلل من منافسة البضائع الفلسطينية في الأسواق العالمية.

تستكشف الدراسة من خلال هذه الأمثلة، أن إقامة الأود وتوفير الحماية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. إذ لا يستطيع الإنسان ممارسة حياته بشكل طبيعي طالما أن الأمان غير متوفر. هذا يعني أن على المنظمات الإنسانية أن تبذل جهوداً أكبر للربط بين إقامة الأود وسياسة الحماية لمن يحاولون حمايتهم. وبالتالي يجب وضع هذه المشكلة في مقدمة اعتبارات المنظمات الإنسانية.

يشير التحليل إلى أن معظم ممثلين المنظمات الإنسانية الذين تمت مقابلتهم اتفقوا على أن الأمرين مترابطتين، وأنه يجب اتخاذ خطوات عاجلاً من أجل مواجهة هذا الأمر. بيد أن الفشل في ربط كلا المسألتين هو نتاج تركيز الجهود إما على إقامة الأود أو توفير الحماية دون الربط بينهما. إضافة إلى القدرة المؤسساتية وقيود التمويل. وبالرغم من أن التهديدات التي تواجه المدنيين تشكل انتهاكاً مباشراً للأعراف الدولية، إلا أنها أيضاً

تمثل فشل المجتمع الدولي فيما يتعلق بتسوية الصراع. هذا قد يجعل المجتمع الدولي يبدو شريكاً في هذه الإساءات واللاعادلة. وفي ظل غياب أي خطوات عملية من قبل المجتمع الدولي، يصبح هناك خطر أن تصبح المساعدات بديلاً للتدخل الفعال. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثلاً. إن عدم استعدادية الممولين الدوليين للتطرق إلى النتائج الإنسانية للصراع والاحتلال يقلل من محاسبة ومسائلة الإسرائيليين على أعمالهم ويورط حكومات الممولين بسياسات الاحتلال ودورة التدمير وإعادة البناء في الأراضي الفلسطينية.

تشدد الدراسة في النهاية إلى الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير بشكل جذري من قبل المجتمع الدولي فيما يخص كيفية استجابته للمخاطر التي تواجه المجتمعات المعرضة للصراعات.

قائمة منشورات وحدة الأمن الغذائي الصادرة عن المعهد

- الأمن الغذائي والأمراض الفيروسية (في الأشجار المثمرة).
- التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وأفاق المستقبل.
- المساعدات العينية مقابل النقدية: دراسة إحصائية على عينة من العائلات الفلسطينية.
- الأراضي الزراعية في فلسطين: أسباب التقلص وسياسات الحماية
- الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين.
- استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها.
- المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين.
- الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين.
- التسويق المحلي للمحاصيل النقدية المروية في فلسطين.
- الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير.
- نشرة الأمن الغذائي، العدد 1.
- نشرة الأمن الغذائي، العدد 2.
- نشرة الأمن الغذائي، العدد 3.